معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 14/ العدد 1 (جوان 2019): ص.ص:72-100

آثار الإرهاب الدولي على التنمية الاقتصادية في منطقة الساحل الإفريقي

Effects of international terrorism on economic development in the Sahelian region of Africa

عيساوي سفيان[1*] عباسة طاهر[2]

AISSAOUI Sofyane[1*] ABBASSA Tahar[2]

[1]كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، الجزائر
sofyane.droit@gmail.com
[2]كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2018/01/28؛ تاريخ القبول: 2019/02/05

الملخص:

تمثل منطقة الساحل الإفريقي بؤرة من بؤر الجريمة الإرهابية في العالم، وذلك نظرا لما خلفته الجماعات الإرهابية من آثار خطيرة حطمت مختلف دعائم البنية الاقتصادية والتنموية في القارة السمراء، وبالتالي يعد الإرهاب الدولي من أخطر الجرائم التي تؤثر بشكل كبير على عجلة التنمية الاقتصادية في بلدان الساحل الإفريقي.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة مختلف الآثار السلبية التي خلفتها جريمة الإرهاب الدولي في منطقة الساحل الإفريقي، على نحو يمكن من إيجاد حلول سليمة تعيد إحياء ما دمرته هذه الجريمة الخطيرة، وذلك بالاعتماد على مختلف الجهود والآليات الإنمائية الدولية في ذات الإطار.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب الدولي، الساحل الإفريقي، التنمية الاقتصادية، الحلول الإنمائية.

Résumé:

La région du Sahel africain est un foyer de crime terroriste dans le monde en raison des graves conséquences des groupes terroristes qui ont détruit les diverses structures économiques et de développement

* المؤلف المرسل: عيساوي سفيان، البريد الالكتروني: sofyane.droit@gmail.com
* Corresponding author: AISSAOUI Sofyane, e-mail: sofyane.droit@gmail.com

du continent Le terrorisme international est donc l'un des crimes les plus graves qui affectent le développement économique des pays du Sahel.

L'objectif de cet article est d'étudier les différents effets négatifs du terrorisme international dans la région du Sahel, afin de trouver des solutions solides pour raviver les ravages causés par ce crime grave, en tirant parti des divers efforts et mécanismes de développement internationaux dans le même contexte.

Mots clés: terrorisme international- côte africaine- développement économique - solutions de développement.

Abstract:

The African Sahel region is a hotbed of terrorist crime in the world due to the serious effects of the terrorist groups that have destroyed the various economic and development structures of the continent. International terrorism is therefore one of the most serious crimes that affect the economic development of the Sahel cou73ntries.

The purpose of this paper is to study the various negative effects of the crime of international terrorism in the Sahel region, so that sound solutions can be found to revive the devastation caused by this serious crime, drawing on various international development efforts and mechanisms in the same context.

Key words: International Terrorism - African Sahel - Economic Development - Development Solutions.

المقدمة:

أصبحت منطقة الساحل الإفريقي تواجه أزمات أمنية وإنمائية خطيرة تنتهك فيها جميع مبادئ حقوق الإنسان، فلقد أضعف الإرهاب المجتمعات المحلية لعقود في أفريقيا، ويظهر ذلك جليا من خلال تحول الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي ليصبح شكلا متقدما من أشكال الجرائم العابرة للحدود الوطنية، وقد استغل هذا النمط الجديد من الإجرام معظم الثغرات في مجال التعاون الدولي والإقليمي في المسائل الجنائية، ولذلك أضحت منطقة الساحل الإفريقي تواجه في ظل الواقع العالمي والإقليمي، تحديات وصعوبات في المجالات الحيوية لحقوق الإنسان بسبب الانتشار

الواسع للجماعات الإرهابية، مما أثر سلبا على عجلة التنمية والاستقرار في المنطقة، فقد ألقى الإرهاب تداعيات مختلفة على كاهل دول الساحل والصحراء، ومن ثم فرضت هذه التداعيات ضرورة البحث عن أسبابه لمواجهته جذريا، وازدياد الحاجة إلى البحث عن وسائل تحول دون وقوعه، كما تسبب الإرهاب الدولي بعدة عواقب وخيمة في القارة الإفريقية مما أثر سلبا على الوضعية الحقوقية والأمن الإنساني لسكان الساحل الإفريقي، خاصة منها الحقوق المقررة في مجال التنمية الاقتصادية.

يطلق اصطلاح التنمية الاقتصادية على كل مجتمع يسعى إلى تحقيق أهداف قدرت سلفا ويكشف تحقيق هذه الأهداف جزئيا أو كليا عن وضع للأمور[1]، وبالرجوع للوضع الاقتصادي في منطقة الساحل الإفريقي نجد أن الإرهاب الدولي وما يدعمه من أشكال الجريمة المنظمة أحدثت جميعها أثرا بالغا من الخطورة، مما دفع بمنفذي برنامج الأمم المتحدة للألفية إلى محاولة إصلاح النظام الاقتصادي في بلدان الساحل[2]، وتعبر التنمية الاقتصادية عن مجمل التطورات الإيجابية التي تسجلها التغيرات الهيكلية لمنطقة جغرافية أو مجتمع ما، سواء تعلق الأمر بتغيرات ديمغرافية، تقنية، صناعية، صحية، ثقافية أو اجتماعية، وهذا ما يسمح برفاهية هذا المجتمع الإفريقي وتحسين مستواه المعيشي الذي حطمه الإرهاب، وبذلك ترتبط مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي أين يعتبر النمو الاقتصادي أحد متطلباتها[3].

إن تجربة دول الساحل الإفريقي في مكافحة الإرهاب وتفعيل التنمية الاقتصادية متنوعة وغنية، ويجب تعلم الكثير منها من الناحية التحليلية، وكذلك من الناحية الاقتصادية، والأهم من ذلك هو مدى إمكانية اختيار قوة وكفاءة الاستراتيجيات المطبقة

(1) - التنمية الاقتصادية، محاضرات جامعة عين شمس، 1963، بحث منشور على الموقع:
http://dar.bibalex.org/webpages/mainpage.jsf?PID=DAF-Job:142715

(2) - رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1991، ص 272.

(3) - عبد القادر علي بن يحي، تأثير فعالية الحكومات على التنمية الاقتصادية للأقطار العربية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد12، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014، ص89.

للتنمية الاقتصادية عند تطبيقها واقعيا وفعليا من قبل الدول الإفريقية النامية[1]، ولذلك تميل الأعمال والأنشطة الإرهابية في الساحل الإفريقي إلى الحد من مستويات توقعات المستهلك والشركات فيما يخص التنبؤات المستقبلية والاستثمار الأمن، وقد أجبرت أعمال الإرهاب في القرن الحادي والعشرين معظم الحكومات والشركات المملوكة للقطاع الخاص على استثمار الكثير من الأموال في التدابير الأمنية، وهذا يقلل بطريقة أو بأخرى من الصناعات الضعيفة مثل التجارة والنقل[2].

تعتبر الجزائر من أبرز الدول الناجحة في مجال مواجهة الظاهرة الإرهابية حسب كثير من المواقف الدولية الناجحة في مجال مواجهة الظاهرة الإرهابية، إذ تسعى الجزائر اليوم إلى محاولة احتواء الأزمة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، وتتبنى الجزائر اتجاه رافض لوجود الإرهاب في الساحل الإفريقي[3]، كما أدت الجزائر دورا فعالا في مجال مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي، حيث كان لها الشأن العظيم في وضع اللبنة الأولى لهيئات تنظيمية تعمل على الوقاية ومكافحة الإرهاب في القارة السمراء[4].

يعتبر الإرهاب الدولي في الساحل الإفريقي أحد أخطر مشكلات القرن الحالي، ومن أهم الظواهر التي تعانيها المجتمعات الإنسانية في الوقت الحاضر، لما يعكسه من آثار سلبية تمنع تقدم الأمم وازدهارها، والإرهاب الذي أصبح ظاهرة عالمية اليوم، بات مصدرًا خطيرًا على اقتصاديات الكثير من بلدان الساحل الإفريقي، نظرا لدوره الخطير في تدمير الاقتصاد الذي يمثل شريان الحياة للمجتمعات الإفريقية، ولذلك تتمثل إشكالية هذا الموضوع في: **ما مدى تأثير جريمة الإرهاب الدولي على التنمية الاقتصادية في منطقة**

(1) - زرقين عبود، مشكلة اختيار استراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر والمستقبل، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، فرع العلوم السياسية لكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17و18 ديسمبر، 2008، ص05.

(2) - سالم الحجري، كيف يؤثر الإرهاب على الاقتصاد في القرن 21، بحث منشور على الموقع:
http: //www. atheer. om/archives

(3) - إدريس عطية، دور الجزائر في مواجهة الظاهرة الإرهابية في دول الميدان بالساحل الإفريقي بين التغذية المحلية والتضخم الدولي، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، الجزائر، يومي 24 و25 نوفمبر، 2013، ص 03.

(4) - ساعد إلهام حورية، ساعد إلهام حورية، وسائل مكافحة الإرهاب، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2016، ص 159.

الساحل الإفريقي، وكيف يمكن معالجة الآثار التي خلفتها هذه الجريمة على ضوء المعايير الإنمائية الدولية؟

لمعالجة هذه الإشكالية لابد من دراسة موضوع جريمة الإرهاب الدولي في منطقة الساحل الإفريقي **(المحور الأول)**، لنعرج بعدها إلى تحليل مختلف الآثار التي خلفتها هذه الجريمة على التنمية الاقتصادية **(المحور الثاني)**، على نحو يمكن من تفعيل الآليات والبرامج الإنمائية لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة في ذات الإطار **(المحور الثالث)**.

المحور الأول

الجريمة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي

تمتد منطقة الساحل من موريتانيا إلى إريتريا، وتشمل بوركينا فاسو وتشاد والسنغال والسودان ومالي والنيجر ونيجيريا، وهي تشكل حزاما يفصل الصحراء الكبرى والسافانا في الجنوب[1]، وتشكل الطرق التجارية التاريخية التي تمر عبر بوركينا فاسو وتشاد والجزائر وليبيا ومالي وموريتانيا والنيجر الأماكنَ الأكثر عرضة لخطر الشبكات الإرهابية والإجرامية.

لقد كانت لأحداث الحادي عشر سبتمبر الدور الكبير في تحول نوعية ونمط الإرهاب فقد عرفت منطقة الساحل الإفريقي نشاطا تصاعديا في حركة التنظيمات الإرهابية التي تعتمد على آليات ووسائل أكثر تطورا وأشد خطورة لعل من أهمها على الإطلاق تنظيم القاعدة، هذا التهديد الذي أصبح يعرف له امتدادات أخرى في مناطق أخرى من العالم كظهور ما يسمى بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي أصبح يعرف نشاطا متزايدا في منطقة الساحل الإفريقي[2]، وعلى الرغم من الجهود الناجحة

(1) - تفصيلا في ذلك راجع: منطقة الساحل الإفريقي، ويبيكيديا، الموسوعة الحرة، على الموقع:
https: //ar. wikipedia. org ./

(2) - رغم مزاعم الجماعات والمنظمات الإرهابية بأنها تهدف لمصلحة المجتمع، فإن أنشطتها أصبحت توجه ضد نظم الحكم كافة على اختلاف توجهاتها، كما أن الحكومات أصبحت تستخدم في تناقض واضح أساليب العنف الإرهابية نفسها في مواجهة الإرهاب، أي إرهاب مضاد أو وقائي، والوسائل التي تواجه بها الحكومات التنظيمات الإرهابية تتمثل في القوانين الوضعية التي تدين بها مثل تلك التنظيمات، تفصيلا في ذلك راجع: الإرهاب وأولى حروب القرن، المرجع السابق، على الموقع:

=

التي بذلتها الدول المضيفة في مجال الأمن والتدخلات العسكرية التي تدعمها الولايات المتحدة ضد الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل، إلا أن النشاطات الإرهابية والمتطرفة مازالت متواصلة بشكل معتبر في منطقة الساحل الإفريقي[1].

أصبح القوس الساحلي في السنوات الأخيرة يمثل ممرا مهما وملاذا آمنا للعديد من الجماعات الإجرامية والإرهابية نظرا لما توفره المنطقة من تسهيلات لوجستيكية وتكتيكية لتحضير وإعداد العمليات الإرهابية، لتسهيل انطلاقها عبر أهداف محددة في المناطق المجاورة أو حتى نحو أهداف بعيدة المدى، وتتبع المنظمات الإرهابية في إفريقيا ضرورات الأوضاع الداخلية والخارجية كالتخلف والاستعمار ومشاكل التنمية[2]، ولذلك تكمن خطورة هذا التهديد الإرهابي في تشابكه مع باقي التهديدات الأخرى كالأزمات الاقتصادية والجريمة المنظمة، مما يجعل منطقة الساحل الإفريقي منطقة أزمة مستعصية الحل، لأن الجريمة الإرهابية تشكل تهديدا للاقتصاد الإفريقي، ويتطلب هذا التهديد الإرهابي أساليب ومستويات مختلفة لإدارته[3]، وهو ما يجعل منطقة الساحل مصدرا للعديد من المشكلات الأمنية الخطيرة[4]، فبالنسبة إلى الكثير من الجهات سواء أكانت أجهزة أمنية أو هيئات دولية أو مراكز بحث أكاديمية، فإن منطقة الساحل الإفريقي تعتبر من أهم المناطق في العالم التي تعرف نشاطا إرهابيا ذو فعالية معتبرة، ويشكل الإرهاب في المنطقة نواته الرئيسية، في حين تعد المظاهر الأخرى المرتبطة به

=

http: //www. moqatel. com/openshare/Behoth/Siasia21/TahDemoAfr/sec02. doc_cvt. htm (2017/08/06).

(1) - The Globalization of Crime A TransNnational Organized Crime Threat Assessment, United Nations Office on Drugs and Crime, 2010, p 151.

(2) - حسين شريف، الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرنا، الجزء الأول، د ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997، ص 639.

(3) - تعاني منطقة الساحل الإفريقي من المشاكل التي تجعل الوضع الأمني فيها غير مستقر، حيث تنتشر فيها الجريمة المنظمة بكل أشكالها، الأزمات الداخلية ومشاكل الأقليات إضافة إلى التنظيمات الإرهابية التي لجأت في الفترة الأخيرة إلى منطقة الساحل الإفريقي، تفصيلا في ذلك راجع: ركالش جهيدة، البعد الدولي واستراتيجية الحوار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، يومي 24و25 نوفمبر، 2013، ص05.

(4)-Stephen Harmon, Securitization Initiatives in the Sahara-Sahel Region in the Twenty-first Century, African Security, vol. 08, issue4, Taylor & Francis publishes leading African and African Studies journals, Philadelphia, 2015, p 228.

كالجريمة المنظمة والمخدرات والهجرة غير الشرعية الأجنبي فروع لها[1]، ولذلك تضم أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى العديد من أفقر البلدان في العالم[2].

إن منطقة الساحل الإفريقي هي منطقة جد هشة، وما يؤكد هذا الطرح هو تواجد الجماعات الإرهابية بالمنطقة من جراء الضعف المتكرر لدول الساحل الإفريقي[3]، وهذه الدول بحاجة لتضافر جهود دول المنطقة الإقليمية خاصة المؤثرة منها بعيدا عن كل الحسابات التي لا تخدم المنطقة وتزيد من تأزم العمليات الاقتصادية، لأن الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي هو مجرد عرض لمشاكل سياسية واقتصادية عميقة الجذور[4]، وقد شهدت منطقة الساحل الإفريقي منذ مدة ظاهرة إرهابية خطيرة تقودها جماعات متعصبة، وقد نجحت هذه الجماعات في شل حركة النظام الاقتصادي في مالي الذي كان يعاني من أزمات مختلفة، مثلما يحدث في عدد من دول إفريقية كذلك، ولعل السمة الرئيسية المشتركة لجميع الحركات الإرهابية أنها تبدأ بالعنف مستعملة في ذلك وسائل مختلفة أما من حيث أهدافها، فإن هدفها جميعا إزاحة الأنظمة الحاكمة أو رفع شعار واحد تطلب فيه قيام ما يسمى " الدولة الإسلامية " الذي ليس بالضرورة أن يكون متواجدا على الحدود الجغرافية القائمة[5].

(1) - الهلي عبد القادر وبوبصلة أمينة، تحدي الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، يومي 24و25 نوفمبر، 2013، ص 10.

(2) - Brenda J. Lutz and James M. Lutz, Globalization and the Economic Consequences of Terrorism, Palgrave Macmillan, published by Springer Nature, London, 2017, p 109.

(3)- Greg Mills, Africa's New Strategic Significance, Africa and the War on Terrorism, John Davis, USA, 2007, p19.

(4) - Shireen M. MAZARI, Analysis on Future of Terrorism, Defence Against Terrorism Review, Vol. 1, No. 1, Centre of Excellence Defence Against Terrorism, Ankara, Turkey, 2008, p84.

(5)- عتيقة كواشي، الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2016، ص 452.

المحور الثاني

دور الإرهاب في تقويض جهود التنمية الاقتصادية بالساحل الإفريقي

واجهت منطقة الساحل تحديات إنمائية واقتصادية حادة، إذ يقع معدَّل التنمية البشرية والاقتصادية في المنطقة ضمن أدناها في العالم، وعلى مر السنين، أدى تكرار الأزمات الغذائية والتغذوية الناجمة عن تغير المناخ والتدهور البيئي والجفاف والفيضانات وسوء أداء الأسواق وانخفاض الإنتاجية الزراعية والفقر والنزاعات، كما أدى الإرهاب إلى تقويض خطير في قدرة الأسر على الصمود أمام الصدمات المتكررة والمتزايدة باطّراد، وعلى الرغم من الأمطار الغزيرة ومن تحسن المحاصيل في عام 2012، فإن ما لا يقل عن 11. 4 مليون شخص في منطقة الساحل لا يزالون يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ويواجه حوالي 5 ملايين طفل دون سن الخامسة خطر سوء التغذية الحاد، منهم ما يقرب من 1. 5 مليون شخص معرضون لخطر سوء التغذية الحاد الوخيم[1].

وتواجه اقتصاديات بلدان الساحل الإفريقي حالة يسِمها هبوط مستمر في أسعار سلع التصدير الأساسية، وتشديد الشروط المتعلقة بالتمويل، وتضييق الخيارات الائتمانية، وما يصاحب ذلك من ضغوط في الميزانية، وتفيد المعلومات الصادرة عن صندوق النقد الدولي أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل النمو الاقتصادي إجمالاً أدنى مستوياته على مدى السنوات الاثني عشرة الماضية، كما أن التوقعات المتعلقة برؤية بانخفاض انتعاش في عام 2016 لم تتحقق، ولئن كان التنويع الاقتصادي يختلف بين بلد وآخر في المنطقة سواءً من حيث الأداء أو المستوى، فإن البلدان المصدرة للنفط تبدو الأشد تضررا[2]، وقد دخلت بلدان الساحل مرحلة الكساد

(1) - تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، الأمم المتحدة، الوثيقة رقم S/2013/354، 2013، ص04.

(2)- قدر إجمالي الناتج المحلي لدول إفريقيا ككل خلال 2015 بحوالي 2233. 405 بليون دولار أمريكي، بالمقارنة مع 2233. 405 بليون دولار أمريكي عام 2015، مسجلا بذلك معدل نمو بلغ حوالي 305 بالمائة، وهو معدل أقل من معدل النمو المسجل عام 2014، والبالغ حوالي 3. 7 بالمائة، نقلا عن: آدم النور عبد الرحمن صافي الدين، مؤشرات الاقتصاد الإفريقي للعام 2016، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2015-2016، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، 2016، ص 93.

الاقتصادي، ولم تحقّق الجهود المبذولة لتحسين إمكانية الحصول على النقد الأجنبي نجاحا كاملا، بل عززت نمو سوق موازية في المنطقة، وتأثرت البلدان المصدرة للمواد الخام الأخرى، بما في ذلك موريتانيا وليبريا، بالقدر نفسه من جراء تدهور معدلات التبادل التجاري، وأدى الانخفاض السريع في قيمة العملات إلى تفاقم المصاعب الاقتصادية بالنسبة لشرائح كبيرة من سكان منطقة الساحل[1].

يترتب عن الإرهاب مخاطر اقتصادية فادحة، وهي تدمير القوى البشرية الموجودة في الوطن الذي حدث فيه الإرهاب، ولأن أي شيء يؤدي إلى نمو أي بلد هو الثروة البشرية، فلابد من الحفاظ على هذه الثروة، لأن المتوفي في أي عملية إرهابية قد يكون عنصرا فعالا من هذه الثروة، والذي لم يتوف يمكن أن يصاب بعجز يفقده فاعليته، ولا يمكن أن تقوم نهضة، ولن تقوم بدون الثروة البشرية، والإرهاب يؤدي إلى تدمير منشآت حيوية، وتكون آثار تدمير هذه المنشآت الحيوية سلبية على الاقتصاد، مما يؤدي إلى عدم إنشاء مشروعات تنموية جديدة، وانخفاض معدلات التنمية وإعاقة النمو في بلدان الساحل التي يحدث فيها الإرهاب، فلا يمكن لأحد أن يستثمر أمواله في جو يسوده الإرهاب، وعدم الاستقرار الأمني، كما أن الإرهاب يعد عاملا من عوامل ضرب رؤوس الأموال والاستثمار، وكذلك هم الأملاك الخاصة، أو ضرب الموارد الطبيعية، أو حتى إحداث الضرر بالبيئة بصفة عامة، فكل هذه مخاطر اقتصادية للإرهاب يمكن حدوثها أو توقعها، والأعمال الإرهابية إنما تستهدف في المقام الأول أكثر الأماكن حساسية، وأعظمها أثرا من الناحية الاقتصادية على وجه الخصوص، ولهذه الجرائم الإرهابية آثار مختلفة من نواح متعددة كتهديد الاستقرار الاقتصادي وتوقف النشاط السياحي الذي يمثل موردا ماليا مهما لبعض الدول ومصدرا لدخل الكثير من أبناءها، كما يترتب على الإجراءات التي تتخذها الدولة لمواجهة الإرهاب أن يحجم المستثمرون عن توظيف أموالهم في مجتمع لا يتمتع بالأمان[2].

(1) - تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا ومنطقة الساحل، الأمم المتحدة، الوثيقة رقم S/2016/1072، 2016، ص07.

(2) - محمود عرابي، الإرهاب مفهومه- أنواعه – أسبابه – آثاره – أساليب المواجهة، الطبعة الأولى، الدار الثقافية للنشر، مصر، 2007، ص63.

يؤثر الإرهاب في زيادة البطالة ويؤدي إلى اختلال اقتصادي واجتماعي تتجاوز خطورته النطاق المحلي إلى النطاق الإقليمي والدولي، فالعلاقة بين الإرهاب والآثار الاقتصادية له تبرز أهمية مكافحة الإرهاب والحد من آثاره على اقتصاد الدولة حتى يتحقق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، إضافة إلى إلحاق الضرر بالأنشطة الاقتصادية المختلفة مثل تعطيل حركة السياحة[1]، وتسبب العمليات الإرهابية في معظم الأحيان خللاً في ميزانية الدولة وارتباكاً في المعاملات المالية والاستثمارية وتحدث التخلف ولاسيما في الدول الفقيرة السياسة الاقتصادية المالية للدول تقوم على تحقيق الرفاهية للشعوب، وذلك عن طريق الاستثمار والتنمية الاقتصادية، ويكون ذلك من خلال التمويل لهذه المشروعات والتمويل هو الذي يوفر الأموال اللازمة لإقامة المشروع وتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية للشعوب تتطلب مكافحة الإرهاب والإرهاب عدو التنمية الاقتصادية، والتمويل هو عصب الاقتصاد والتنمية الاقتصادية، فلا استثمار ولا فائدة إلا بالتمويل، وكلما زاد حجم التمويل وحسب استثماره كلما زاد الإنتاج وزادت المشاريع؛ فالتمويل ينشئ مشاريع جديدة ويغطي العجز المالي[2]، ولا تقتصر آثار الإرهاب على انتهاك الحقوق المدنية والسياسية فحسب، بل تسبب في معاناة كبيرة وأضرار هائلة أبعد من الخسائر في الأرواح، لتمتد إلى تدمير الممتلكات والبنى التحتية للدول، ودحر رأسمال الأجنبي، وإلحاق تشوهات في تخصيص الموارد الداخلية فضلا عن التكاليف غير المباشرة جراء تكثيف الإجراءات الأمنية، وعرقلة الاستثمار وتدمير وسائل الإنتاج، وخفض مستوى الادخار، وانعكس ذلك على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويمكننا أن نلمس هذا التأثير من خلال انتهاك الحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، فالأمن والاستقرار السياسي يعدان مدخلا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[3].

(1) - زكريا حسن أبو دامس، أثر التطور التكنولوجي على الإرهاب، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2005، ص 52.

(2) - عادل عامر، الإرهاب وآثاره الاقتصادية، بحث منشور على الموقع:
http: //www. diwanalarab. com/spip. php?article45667

(3) - مهني وردة، الإرهاب وحدود التمكين لحقوق الإنسان، مذكرة ماجستير في حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، الجزائر، 2008، ص 72.

إن تأثير العمليات الإرهابية في مجال النقل الجوي تؤدي إلى زعزعة الثقة في الاقتصاد وانهيارات في أسواق الأسهم والسندات وتراجع في قيمة العملة الوطنية ببلدان الساحل الإفريقي مقارنة بالعملات العالمية الأخرى، وتزايد نسبة البطالة وإعلان الشركات عن إفلاسها، والتوسع في مجال الإنفاق العام، خاصة في المجال العسكري والأمني وتصاعد الاتجاه نحو عسكرة التجارة والاقتصاد حتى وصل الإرهاب إلى قوت المواطنين ورزقهم، فالاقتصاد وحده كان في مقدمة المتضررين بسبب التنمية وعجلة التطور التي تم استهدافها نتيجة الآثار الوخيمة للإرهاب، هذه الأخيرة التي تسببت في إلحاق الضرر الفادح بالتنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات والضرائب، وتشير التقديرات الدولية إلى خسائر تتجاوز 12 مليون دولار على الأقل شهريا، ومع كل يوم تزداد التقديرات والتوقعات بمزيد من الخسائر الاقتصادية، النقل والسياحة والنفط والصيد والبيئة، وميادين أخرى أوجعها الإرهاب، والفاتورة يدفعها المواطن العادي لأي بلد يكون عرضة للإرهاب الدولي[1].

لاشك أن الإرهاب ظاهرة عالمية تشكل مصدرا خطيرا على اقتصاديات الكثير من بلدان العالم، وكذلك بلدان الساحل، والتي تعتمد كثيرا على مداخيل من قطاع الخدمات والسياحة والتي تتأثر بصورة مباشرة بهذه الظاهرة الخطيرة والمدمرة التي تتبناها الجماعات الإرهابية، ولا تضر بأعمالها جهات محددة، بل آثارها السلبية تعم كافة مناحي الحياة الاقتصادية[2]، والاجتماعية لهذه البلدان وأكثرها تأثرا بتأمين القطاعات الخدماتية بمختلف أنواعها مثل قطاع النقل الجوي والسياحة والتأمين، وقد تضاعف ثمن النقل كثيرا في بلدان الساحل بنسب كبيرة ونرى أن قطاع السياحة الذي يعاني من الجمود والتباطؤ والركود يأخذ نصيب الأسد من هذه المخاطر والآثار، وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع مثل النقل الداخلي والفندقة والمطاعم حتى أن بعض هذه المرافق أصبحت لا تستطيع أن تتحمل نفقاتها، وبالتالي تزداد نسبة العمالة التي فقدت وظائفها وما يترتب من آفات اجتماعية كالفقر والمرض والسرقة والنهب

(1) - حكيم غريب، السياسة الدولية والقانون الدولي، مكافحة الإرهاب الجوي، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص 492.

(2) - حكيم غريب المرجع السابق، ص 498.

والتسول والجريمة، أضف إلى ذلك فقدان الدول الهشة في الساحل لمصادر هامة من الدخل تتمثل في الضرائب والرسوم والعملة الصعبة، وما ينتج عن ذلك من ارتفاع في أسعار الموارد الأساسية، وبالتالي انعكاساتها السلبية على معيشة المواطن الإفريقي، ولهذا نجد أن جريمة الإرهاب الدولي في منطقة الساحل الإفريقي تترك آثار مضاعفة على دول هذه المنطقة بصورة عامة وعلى الاقتصاد والحياة الاجتماعية للفرد بصورة خاصة، التي تنعكس على المواطن سواء في الدخل وارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، ونقص في فرص العمل، فالإرهاب الدولي يشكل وباءا على المواطن والوطن الإفريقي، وهذا ما دفع بالمجتمع الدولي إلى وصف المواطن الإفريقي بالضحية الأكبر والخاسر الكبير في مثل هذه الأعمال الإرهابية رغم أن الإرهاب في بلدان الساحل يستهدف جهات معينة، ولكن الآثار والمخاطر التي يشكلها تنتقل حتى إلى المواطن العادي البسيط باستهداف قوته اليومي وحياة الناس البسطاء للأسف[1].

آثار الإرهاب على السياحة بمنطقة الساحل الإفريقي:

لا شك أن الإرهاب الدولي قد لعب دورا كبيرا في التأثير السلبي على السياحة بشكل مباشر، وقد تضررت معظم البلدان جراء تلك الأحداث شأنها شأن بقية دول العالم كما جاءت عمليات الإرهاب الأخيرة لتزيد الأعباء والتحديات على القطاع السياحي والاقتصاد الوطني في بلدان الساحل[2]، حيث تم تقدير مساهمة عائدات السياحة في الناتج المحلي بنيجيريا بنحو 4. 1 بالمائة سنة 2014، وقد أدت الهجمات الإرهابية التي قامت بها جماعة" بوكو حرام" إلى ضرب القطاعين السياحي والمصرفي مما أدى إلى تراجع السياح الدوليين، وتخفيض الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي السياحة والمصارف[3]، إضافة إلى نقص في الموارد السياحية بسبب هروب السياح الناجم من العمليات إرهابية، وتعتبر السياحة في معظم الأحيان مورداً رئيسياً للعملات الأجنبية التي تحتاج إليها الدولة في تمويل التنمية، وكم من الأموال السياحية تُفقد بسبب الإرهاب،

(1) - نفس المرجع، ص 499.

(2) - نفس المرجع، ص 493.

(3) - Hussein Gure Diriye, The Effect of Terrorism on Tourism in Africa in The 21ST Century: A Case Study of Kenya, A Research Project Submitted in Partial Fulfillment of The Requirements For The Award of Master of Arts Degree in International Studies, University of Nairobi, 2015, p48.

وبالنسبة لقطاع السياحة، فلإرهاب تأثير كبير على اقتصاد البلد، إذ أن هناك اقتصاديات كثيرة تعتمد موازنتها على قطاع السياحة، والإرهاب يعمل على زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، مما ينعكس بصورة مباشرة على قطاع السياحة للبلد، إذ أن الذين يتوافدون على دول المنطقة يتم استهدافهم، باختطافهم ومساومة الدول التي يحملون جنسيتها بفدية كبيرة مقابل إطلاق سراحهم، مما يعني شل حركة السياحة في المنطقة، وبالتالي تراجع عائداتها على خزينة الدولة، وهذا يعني، أن الوضع السياسي الدولي وانتشار خطر الإرهاب، ينعكس على انخفاض مؤشر النمو الاقتصادي في معظم دول الساحل الإفريقي، كما أن ارتفاع معدلات التضخم في الدول الرئيسة المتقدمة ينعكس على الدول النامية[1].

دور الإرهاب الدولي في خلق الأزمات الاقتصادية بمنطقة الساحل الإفريقي:

يبرز أثر الإرهاب على القوى البشرية للدولة، إذ إن الوطن يخسر عددًا من أبنائه الذين هم سواعد البناء، وهذه خسارة فادحة في المرتكز التنموي الفاعل، ومنع الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يعد أحد أهم المقومات البديهة للتنمية الاقتصادية، إذ يضم مجموعة من العناصر الاقتصادية؛ كقطاع الاستثمار والصرف الأجنبي والسياحة والبطالة والتضخم وميزان المدفوعات، وغيرها من المتغيرات الكلية المهمة، ويؤثر الارهاب سلبيا على السلع التي تنقسم إلى نوعين من حيث طبيعتها: سلع قابلة للنقل ويمكن تصديرها (النفط والمعادن- وغيرها)، وسلع غير قابلة للنقل ولا يمكن تصديرها، مثل "السياحة، مرافق البيع المحلية، العقارات، استثمارات محلية "، وفي حالة حدوث عدوان إرهابي على دولة ما، فان السلع غير المنقولة تشكل نسبة جيدة من اقتصاد الدولة المتضررة، لقد كان لفقدان الأمن الاقتصادي الدولي ومع تزايد المخاوف، وانعدام الأمان والطمأنينة، أثر الإرهاب في تزايد معدلات البطالة[2] في معظم دول الساحل الإفريقي[3]، والانعكاس الأخر للإرهاب، هو التضخّم الذي يعني الزيادة العامة

(1) - تداعيات الإرهاب على الاقتصاد العراقي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، منشور على الموقع: http: //rawabetcenter. com/archives/44369

(2) - حكيم غريب، المرجع السابق، ص497.

(3) - ومن الآثار السلبية للإرهاب على الاستثمار الأجنبي داخل هذه الدول، انه يؤدي إلى «هروب» رؤوس الأموال الأجنبية من هذه الدولة المتضررة، إلى ملاذ أكثر أمانا؛ مما ينتج هبوطاً في الأسواق المالية والاستثمارية، أما =

في أغلب قيم الأسعار، ويرافقها تأثير في قيمة النقود المتداولة، ممّا يؤدّي إلى انخفاض في قيمتها الفعليّة وولادة الأزمة الاقتصادية، وزيادة في حجم النقود في السوق، الذي ينتج عنه فقدان للقيمة الحقيقيّة للعملة، وارتفاع في سعر السلع، والخدمات في الأسواق التجاريّة، وقد تعرضت شركات التأمين في منطقة الساحل، وشركات إعادة التأمين لضربة قوية جدا، وذلك بسبب التزامها بضرورة دفع التعويضات للشركات وجميع الجهات والأفراد الذين تأثروا بالإرهاب الدولي، أما بالنسبة للاستثمار، فان الإرهاب يؤدي إلى تراجع مستواه بسبب حالة التوتر وعدم اليقين في أوساط المستثمرين وتأثيرها في إلغاء أو تأجيل اتخاذ الكثير من القرارات الاستثمارية، والتراجع في عمليات الاندماج والشراء في مختلف أنحاء العالم، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وتراجع أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية، وخطط التوسع في الاستثمارات القائمة، مما ينتج عنها تدهور معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض معدلات الاستثمار وزيادة الإنفاق العسكري على حساب القطاعات التنموية الأخرى[1].

قد يكون هناك تحالف بين القائمين على الإرهاب والقائمين على الجرائم الاقتصادية الدولية الأخرى مثل تجارة المخدرات في منطقة الساحل خاصة في الآونة الأخيرة التي أصبح فيها التنسيق قوي بين هذه المنظمات، وتلك الدول التي تشجع الإرهاب، مما أدى إلى تدمير القوة البشرية والاقتصادية في العديد من الدول المستهدفة، وهو ما أكد عليه الأمين العام السابق للأمم المتحدة " كوفي عنان" في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة سنة 2000، عندما قال بأن المنظمات الاقتصادية الدولية غير المشروعة في مجال تجارة المخدرات والإرهاب أصبحت تمتلك قوة سياسية واقتصادية قادرة على تغيير الأنظمة في بعض الدول ونشر العديد من الجرائم الاقتصادية مثل الرشوة والاختلاس، كما أن المكتب الدولي لمكافحة المخدرات أكد على أن الوقاية من تجارة المخدرات تتطلب أهمية الوقاية من جرائم الإرهاب الدولي لارتباطها الوثيق على

=

شركات التأمين داخل الدولة المتضررة، فسوف يثقل كاهلها تعويضات الضحايا والمرافق الخاصة المدمرة، ويؤدي أحيانا إلى إفلاس شركات التأمين في الدولة المتضررة من الهجوم الإرهابي.

(1) - تتمتع الأسواق المالية بأهمية اقتصادية كبرى سواء في الاقتصاد المحلي أو الإقليمي أو الدولي، ونظرا لدورها المميز في نقل رؤوس الأموال، فإنها تتأثر بشكل كبير بالأوضاع السياسية والأمنية، حيث أن أكبر المتضررين هم أسهم شركات السياحة والتأمين.

المستوى الدولي[1].

وقد أدى الإرهاب في منطقة الساحل إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية على خلفية الهجمات العشوائية التي خلفت وراءها العديد من الخسائر الاقتصادية[2]، بعد تدمير المنشآت الاقتصادية، وتوقف عمليات التنمية، مما أدى إلى زيادة الفقر، لأن الجماعات الإرهابية تعمدت تدمير المنشآت والكوادر البشرية التي يمكنها تحقيق تنمية اقتصادية خاصة الخبراء، ما دامت هذه القوى عبرت عن رفضها للفكر المتطرف والتعصب الديني، وفي ظل هذه الأجواء نشطت العصابات الإجرامية التي تعمل في تجارة المخدرات والاستيلاء على موارد الدول الإفريقية وتهريبها للخارج، ولم تسلم من ذلك حتى الآثار، وكل ما من شأنه العمل على تحقيق التنمية البشرية أو الاقتصادية، خاصة في مجال تجارة الأسلحة، وكل ذلك تم بالمخالفة لأحكام الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي، وما كان لها أن تفعل ذلك لولا أنها رأت نفسها قوة إرهابية تتجه إليها أنظار العديد من الدول[3].

المحور الثالث

سبل تحقيق التنمية الاقتصادية ومكافحة الإرهاب الدولي في منطقة الساحل الإفريقي

لقد أعطت منظومة الأمم المتحدة، منذ إنشائها، الأولوية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للدول الأعضاء في الساحل الإفريقي، وعلى الرغم من أن الأنشطة التي تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية العادلة والتقدم الاجتماعي لا تعتبر عناصر أساسية في مكافحة الإرهاب، فإنها تؤثر تأثيرا مباشراً على السلام والأمن، وقد واصلت منظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم في هذا المجال بفضل وكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها، وخاصة بفضل أفرقة الأمم المتحدة القطرية التابعة لها في الميدان، وتلقي الأمم المتحدة الضوء على الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا شك في أن إطار التنمية

(1) - مسعد عبد الرحمن زيدان، الإرهاب في ضوء أحكام القانون الدولي العام، د ط، دار الكتب القانونية، م صر،2007، ص 162.

(2) -Brenda J. Lutz and James M. Lutz, op-cit, p 119.

(3) - مسعد عبد الرحمن زيدان، المرجع السابق، ص163.

المستدامة لما بعد عام 2015الذي ستضعه الدول الأعضاء سيكون له أثر دائم على التصدي لأحد الظروف الرئيسية التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب[1]، وسيكون التنسيق داخل المجتمع الدولي الأوسع هاماً للاستفادة المثلى من الموارد المحدودة المتاحة في المناخ الاقتصادي العالمي الراهن، وفي هذا الصدد، سيكون التعاون مع المنظمات الإقليمية، ولاسيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتجمع الساحل والصحراء والاتحاد الأوروبي، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة على صعيد ثنائي والمنظمات غير الحكومية، تعاوناً هاماً لتوليد التزام دولي وإدامته وتنسيقه دعماً للجهود الوطنية التي تبذلها بلدان منطقة الساحل للتصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها[2].

ويسعى المجتمع الدولي إلى تفعيل التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين، وذلك من خلال توطيد الاستقرار في منطقة الساحل وتحسين البنية التحتية التي تعتبر بمثابة حجر الزاوية في أدبيات التنمية الاقتصادية[3]، ولذلك تجدد دول العالم التأكيد على حرص الأمم المتحدة على ضمان التنفيذ الفعلي لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين، وستضع الأمم المتحدة في اعتبارها استنتاجات التقييم المستقل عند تنقيح طرائق تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك محور تركيزها المواضيعي وترتيبات تنسيقها وشركائها وتوزيع المسؤولية عنها بين كيانات الأمم المتحدة في الميدان وفي المقر[4].

(1) - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الوثيقة رقمA/68/841، 2014، ص13.

(2) - تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، الأمم المتحدة، الوثيقة رقم S/2013/354، 2013، ص11.

(3) - Olu Ajakaiye and Mthuli Ncube, Infrastructure and Economic Development in Africa, Journal of African Economies, Volume 19, Aerc Supplement 1, Oxford University Press, 2010 , p 08.

(4) - تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا ومنطقة الساحل، الأمم المتحدة، الوثيقة رقم S/2016/1072، 2016، ص25.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة مهددات التنمية الاقتصادية في منطقة الساحل:

تضَّمن إعلان الأهداف الإنمائية سبعة محاور تعتبر من أهم القضايا السياسية، والاقتصادية والاجتماعية المطروحة على الصعيد الدولي والإفريقي في الوقت الحاضر، وهي قضايا السلم والأمن ونزع السلح، والتنمية، والقضاء على الفقر، وحماية البيئة المشتركة وحقوق الإنسان، والديمقراطية والحكم الراشد، وحماية الفئات الضعيفة، وتلبية الاحتياجات الخاصة لإفريقيا، وتعزيز الأمم المتحدة، وجاءت الأهداف التي صدرت ضمن هذه المحاور مع بعض الاختلاف مشابهة عموما لأطراف التنمية الدولية، وفيما بعد جرى دمج المجموعتين في مجموعة جديدة من ثمانية أهداف تحت تسمية "الأهداف الإنمائية للألفية"[1].

تستهدف استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة تعزيز وحدة الساحل الإفريقي على نطاق المنظومة وإرساء أساس لالتزام الأمم المتحدة على نحو متسق في منطقة الساحل[2]، وتتوخى طائفة من الإجراءات المبتكرة تتعلق بأمور منها تحسين تحليل الأمن الاقتصادي الإقليمي وتعزيز القدرة الإقليمية على مكافحة الإرهاب الدولي، وتعزيز قدرة الحكومات المحلية وقدرة دول الساحل عموما على توزيع الموارد بصورة أكثر إنصافاً، وتوفير الدعم للأسر المعيشية الضعيفة، وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي[3]، وعلى المستويين دون الإقليمي والإقليمي، اضطلع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بوضع أطر إقليمية شاملة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والحوكمة الرشيدة لجعل دول الساحل الإفريقي أكثر مقاومة للجماعات الإرهابية من أجل تحقيق السلام والأمن في المنطقة، وتشمل الأهداف الستة للتنمية إصلاح التمويل الدولي والتجارة، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، والتعامل مع شركات الأدوية لزيادة

(1) - سقني فاكية، الحقوق البيئية مقاربات وتحديات، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد الأول، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013، ص 187.

(2) - لقد غيرت الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، المشتقة من الإعلان بشأن الألفية، ملامح التعاون الإنمائي العالمي. وقد أسفر توافق الآراء العالمي الواسع النطاق حول مجموعة من الأهداف الإنمائية الواضحة القابلة للقياس والمحددة زمنيا عن عمل منسق لم يسبق له مثيل، ليس فقط في إطار منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، بل وكذلك في مجتمع المانحين الأوسع، وأهم من ذلك، داخل البلدان النامية نفسها.

(3) - تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، S/2013/354، ص 11.

فرص الوصول إلى الأدوية الأساسية، وتوسيع نطاق التكنولوجيا، في إطار إعطاء الاهتمام الدولي لبلدان الساحل الإفريقي الأقل نموا[1]، وتشكل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي من أجل التنمية الاقتصادية للبلدان الأفريقية، إذ تشمل العديد من البرامج في مجالات التكامل والهياكل الأساسية، والزراعة والأمن الغذائي، وتغير المناخ وإدارة الموارد الوطنية، وتشمل الأطر الهامة الأخرى الإطار الاستراتيجي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن منع نشوب النزاعات لعام 2008، وإعلان برايا بشأن الانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا لعام 2011، وسياسة وخطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال تقديم المساعدة الإنسانية (2012-2017)، والإعلان السياسي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وخطة عملها الإقليمية بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وإساءة استعمال المخدرات، واللذين تم تمديدهما حتى نهاية عام 2015 خلال الدورة العادية الثانية والأربعين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة المعقودة في شباط/فبراير 2013 بكوت ديفوار، وخلال الدورة نفسها اعتمدت أيضاً هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة أيضاً الإعلان السياسي حول الموقف المشترك بشأن مكافحة الإرهاب الذي يشمل استراتيجية وخطة للتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب[2].

يعتمد تحقيق التقدم الاقتصادي في الساحل الإفريقي بشأن معظم الأهداف الإنمائية للألفية اعتمادا كبيرا على النمو العادل، فتحقيق زيادة مستدامة وعلى نطاق واسع للدخل الفردي بنسبة 10 في المائة سنويا هو الحد الأدنى المطلوب لانتشال الناس من الفقر[3]، أي بمعدل كاف للوفاء بهدف تخفيض نسبة الناس الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم إلى النصف بحلول عام 2020 في ظل الاحتياجات الهائلة من الموارد

(1)- David Androff, Human Rights-Based and Good Governance Approaches to Social Development, Collective Book, Future Directions in Social Development, Springer Nature, New York,2017, p 64.

(2) - تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، S/2013/354، ص 07.

(3) -"يقصد بالفقر عدم القدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى من المعيشة، كما يقصد به غياب الحد الأدنى من الدخل أو الموارد الأولية لتلبية الحاجات الأساسية..." نقلا عن: عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص312.

في منطقة الساحل والصحراء من أجل النمو[1]، ولقد أدت الأهداف الإنمائية للألفية إلى حشد جهود لم يسبق لها مثيل لتلبية احتياجات أشد الناس فقرا في الساحل الإفريقي[2]، إذ أصبحت معايير مقبولة عالمية لقياس التقدم المحرز على نطاق أوسع، وحازت تأييد كل من الجهات المانحة، والبلدان النامية، والمجتمع المدني، والمؤسسات الإنمائية الرئيسية.

الإشادة بالتجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي وتفعيل التنمية الاقتصادية في منطقة الساحل:

لقد لعبت التجربة الجزائرية دورا مهما في تفعيل المكافحة الدولية لإرهاب الساحل الإفريقي، ويظهر ذلك جليا من خلال تفعيل كافة الأجهزة الإفريقية الخاصة بمكافحة الإرهاب سواء عن طريق الحلول الدبلوماسية، أو من خلال المؤسسات التي تم استحداثها كمركز البحوث والدراسات الإفريقية ومنظمة الأفريبول، ولقد أثبتت الجزائر دورها الفاعل في مجال مكافحة الإرهاب والجرائم الدولية العابرة للقارات الإفريقية[3]، وظهر هذا من خلال اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه سنة 1999 وذلك بخلق التعاون غير حكومي لمكافحة مختلف الجرائم المتنقلة عبر الحدود، كما يهدف المركز تعزيز قدرة الاتحاد الإفريقي في مجال منع ومكافحة الإرهاب، ويقوم المركز بتعزيز البحوث المركزية والمعلومات والدراسات والتحليلات المتعلقة بالإرهاب والجماعات الإرهابية، كما واصلت الجزائر احتلال موقع طليعي وقيادي إقليمي فعال ونشط في مجال التعاون الإقليمي والدولي ضد الإرهاب، داعمة جهود التحالف ضد القاعدة،

(1)- Beyond Aid New Sources and Innovative Mechanisms for Financing Development in Sub-Saharan Africa,World Bank Policy Research Working Paper No. 4609, 2016, p 03.

(2) - يعتبر القضاء على جميع أشكال الفقر في منطقة الساحل الإفريقي لب التنمية الاقتصادية، ويشمل الفقر الحرمان في العديد من المجالات، بما في ذلك الدخل والجوع وسوء الصحة والإقصاء الاجتماعي، والتمييز وانعدام فرص الحصول على الخدمات الأساسية، تفصيلا في ذلك راجع: تقرير الأهداف للتنمية المستدامة، الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة، 2017، ص12.

(3) - تتحرك الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب ضمن سياق الدستور والقوانين الوطنية كضامن حقيقي ملزم لتنفيذها ووضعت صيانة المصالح الوطنية العليا جوهر عملها، فقد ركز المشرع الجزائري على حجم التهديدات الإرهابية بكافة أشكالها وأهدافها ومدى تأثيرها على المواطنين.

ومتخذة في نفس الوقت إجراءات حاسمة ضد المجموعة الإرهابية المحلية[1]، وقد أثبتت مساندة الجزائر للجهود الدولية المناوئة للإرهاب على أساس كل حالة دعمها القوي لجهود التحالف ضد القاعدة، وقد خطت خطوات واسعة نحو اجتثاث الإرهاب من معظم أنحاء البلد، وقد ركزت الجزائر الكثير من جهودها الخاصة لمكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي على إيجاد إجماع دولي للتوصل إلى ميثاق دولي ضد الإرهاب، بحيث يشتمل هذا الميثاق على تحديد ما يشكل عملا إرهابيا وما يميز الأعمال الإرهابية عن عمليات التحرير الوطني، واستضافت الجزائر لهذا الغرض في شهر سبتمبر عام 2002 قمة الاتحاد الإفريقي، وقد توصلت في عام 1999 حول الحيلولة دون وقوع الإرهاب ومكافحته، كما شجبت الجزائر بشدة أعمال الإرهاب الدولية[2].

1/ الطرح الجزائري لقانون تجريم الفدية[3].

تقدمت الجزائر بمقترح قانون تجريم الفدية، خلال الندوة الخامسة عشر لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، حول مسألة الإرهاب، بكامبالا العاصمة الأوغندية في جويلية 2009، وقد طرحت الدبلوماسية الجزائرية مشروع قانون تجريم الفدية أمام أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، حول عدة مقترحات وإجراءات تمنع الدول من دفع الفدية للجماعات الإرهابية، وتردعها عن اللجوء إلى الإفراج عن الإرهابيين مقابل تحرير الرهائن، أو ممارسة ضغوط على دول أخرى بهدف الخضوع لتعليمات الجماعات التي تمارس الخطف، وتنظر إلى أن دفع الفدية يعد جريمة تساهم في تغذية القدرات التخريبية للإرهاب، ويدخل ذلك حسب التصور الجزائري في إطار مراجعة استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وأعربت الدبلوماسية الجزائرية عن ارتياحها لتأييد

(1) - محمد السيد عرفة، تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009، ص297.

(2) - توصلت قوات الأمن الجزائرية في شهر مايو من عام 2003 إلى إطلاق سراح سبع عشرة رهينة من الاثنين والثلاثين أوروبيا الذي اختطفتهم فصيلة من الجماعة السلفية للدعوة والقتال، وواصلت أجهزة تطبيق القانون وقوات الأمن الجزائرية ملاحقتها لأعضاء الجماعة الناشطين في الأعمال الإرهابية، فعطلت نشاطاتهم وقتلت وألقت القبض على عدد منهم، تفصيلا في ذلك راجع: محمد السيد عرفة، المرجع السابق، ص298.

(3) - إدريس عطية، إدريس عطية، مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2014، ص455.

مجلس الأمن الدولي موقف الجزائر من هذه القضية بعدما أصدر تدابير في ديسمبر 2009 تتعلق بتجريم الفدية[1].

2- دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات المنتجة للإرهاب الدولي بمنطقة الساحل الإفريقي

تسعى الجزائر اليوم إلى تبني أسلوب المفاوضات الدبلوماسية[2] في مجال مكافحة الإرهاب الدولي في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك من خلال محاولة احتواء الأزمة الأمنية في مالي والنيجر، وذلك عبر وضع برنامج موحد لمحاصرة النشاط الإرهابي في منطقة الساحل والقضاء على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث استضافت عدة اجتماعات لقادة أركان الجيش لكل من مالي وليبيا وموريتانيا والنيجر من أجل تطوير استراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب، وإنشاء مركز قيادي إقليمي في مدينة تمنراست الجنوبية[3].

3- دور الخلية الوطنية لمعالجة الاستعلام المالي في دعم المكافحة الدولية لتمويل الإرهاب

تعتبر الخلية الوطنية لمعالجة الاستعلام المالي عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتمثل مهمتها في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب حسبما تنص عليه مختلف الاتفاقيات التي انضمت إليها الجزائر، وقد أنشأت خلية معالجة الاستعلام المالي لدى وزارة المالية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 127/02 [4]، وهي هيئة مختصة ومستقلة، مكلفة بجمع المعلومات المالية ومعالجتها وتحليلها وتبادلها مع خلايا أخرى للاستعلام المالي من خلال تكريس مبدأ تبادل المعلومات، وذلك بهدف المساهمة في الكشف عن عمليات إعادة توظيف الأموال

(1)- نفس المرجع، ص456.

(2) - تعد المفاوضات الدبلوماسية المباشرة من أقدم وسائل تسوية المنازعات الدولية وأكثرها شيوعا، ويشير بعض الكتاب إلى أن الدول كانت تشعر منذ العهود القديمة بجود التزام قانوني يفرض عليها التفاوض قبل اللجوء إلى استخدام القوة، حتى ولو لم يتعد ذلك الالتزام الإطار الشكلي، تفصيلا في ذلك راجع: الخير قشي، المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1999، ص16.

(3) - إدريس عطية، مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي، المرجع السابق، ص431.

(4) - مرسوم تنفيذي رقم 127/02 مؤرخ في 7 أفريل 2002.

الناتجة عن الجرائم وتمويل النشاطات الإرهابية والوقاية منها[1].

تفعيل مشروع النيباد لإعادة إحياء ما دمره الإرهاب في الساحل الإفريقي:

وصل التدهور الاقتصادي في إفريقيا مداه، فكان لابد من إحداث تنمية اجتماعية فاعلة وإزاحة الفقر فجاءت مبادرة النيباد[2] في ظل ظروف دولية معينة بعد أن بدأ العالم يستشرف العولمة التجارية والتحولات الكبيرة، ولذلك قام القادة الأفارقة بتعيين ممثلين شخصيين على مستوى عال للمشاركة في إعداد خطة مفصلة لإحداث التنمية بمنطقة الساحل الإفريقي، ويهدف النيباد إلى تعزيز التوجه الإفريقي نحو الإصلاح والتحديث والتطور من خلال تبادل الخبرات بين الدول الإفريقية ومراجعة بعض الدول لبعضها فيما يتعلق بالمحادثات المتعلقة بمكافحة الإرهاب عبر شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[3]، كما أنشأت هيئة رؤساء الدول آلية النيباد من أجل تنمية إفريقيا، وذلك من خلال القيام بعمليات الرصد والتقييم الدوري للتقدم الذي تحرزه البلدان الإفريقية في الوفاء لالتزاماتها من أجل تحقيق التنمية والإصلاحات الاقتصادية والحكم الرشيد، وبهذا ستفرض على الدول الأعضاء فيها التزامات ومسؤولية ذات صبغة تعاقدية في مجالات شديدة الحساسية والخطورة مثل حقوق الإنسان وديمقراطية الحكم ويخضع الأداء لمرجعة وتقييم دوريين وبشكل مستقل، ويترتب على نتائج تلك المراجعة آثار ملموسة فيما يتعلق بنصيب هذه الدول في المساعدات الدولية وتخفيف الديون والاستثمارات الأجنبية والمشروعات المشتركة، وتعكس هذه الآلية الإفريقية رغبة في الاعتماد على الذات سياسيا واقتصاديا وتحسين مستوى الأداء في مجالات التنمية كافة[4]، وهكذا فإن الشركة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا

(1) - خلية الاستعلام المالي، وزارة المالية، الجزائر، على الموقع:
http: //www. mf-ctrf. gov. dz/arapropos. html

(2) - يعتبر النيباد استراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالحكم الاقتصادي والاستثمار في الشعوب الإفريقية ومواجهة التحديات الحالية التي تواجه القارة الإفريقية والتي تمثل الفقر المتزايد والتخلف واستمرار التهميش، وقد انبثقت استراتيجية النيباد من التفويض الممنوح لخمسة رؤساء دول تشمل الجزائر، مصر، نيجيريا، السنغال، جنوب إفريقيا، من قبل منظمة الوحدة الإفريقية لتنمية وتوحيد صيغ التنمية الاجتماعية والاقتصادية لإفريقيا، نقلا عن: فوزية خدا كرم عزيز، النيباد توجه جديد للتنمية في إفريقيا، مجلة الاستاذ، العدد201، جامعة بعداد، العراق، 2016، ص 427.

(3) - عمر سعد الله، المرجع السابق، ص457.

(4) - فورية خدا كرم عزيز، المرجع السابق، ص431.

والشهيرة بنيباد هي وليدة بدايات الألفية الثالثة، وهي تحمل بصمات الأوضاع التي عرفتها القارة الإفريقية نتيجة للأفكار القائدة في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الإنسانية[1].

دور البنك الدولي في دعم التنمية بمنطقة الساحل الإفريقي:

قدم البنك الدولي خطة عمل محكمة للقضاء على مسببات الإرهاب[2] ولإسراع بالتنمية الاقتصادية في إفريقيا وجنوب الصحراء، وقد أشرف عليه إليوت بيرج، ورأى التقرير أنه إذا طبقت دول الساحل الإفريقي الاستراتيجية التنموية التي يطرحها فإنها سوف تخرج من مأزقها الاقتصادي، وتبدأ في الإسراع عملية التنمية، وكانت هذه الاستراتيجية تقوم على تعظيم الاعتماد على السوق، والحد من تدخل الدولة[3]، وقد وصف البنك الدولي الحكم الراشد على أنه " القدرة على إدارة شؤون البلاد"[4]، وقد حققت العديد من دول الساحل الإفريقي في العقدين التاليين للاستقلال معدل نمو جيد للتنمية الاقتصادية، فوفقا لبيانات تقرير التنمية العالمي لمجموعة البنك الدولي[5] كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في الفترة (1965- 1980) حوالي

(1) - مايكل لانج، ترجمة مصطفى كمال السيد، استراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة، آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2003، ص07.

(2) - في دراسة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي قامت حجة على أنه أينما توافرت معايير ومؤشرات الحكم الراشد، كلما أدت الخصخصة إلى أهدفها المبتغاة، نقلا عن: مصطفى كامل السيد، الحكم الراشد والتنمية في إفريقيا دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 2005، ص89.

(3) - ينص تقرير إليوت بيرج في بدايته صراحة على: " يوصي التقرير الحكومات الإفريقية بألا تهتم فقط بالبحث عن وسائل تدعم كفاءات قطاعها العام، وأن تبحث أيضا في إمكانية الاعتماد بشكل أكبر على القطاع الخاص، وهذه التوصية لا تعتمد على رؤية مسبقة لمسألة الملكية ولكنها تقوم على اعتبارات الكفاءة التي تقضي بأن تحقيق الحكومة لأهدافها التنموية والاجتماعية يقتضي الدعم والاعتماد بشكل أكبر على قدرات القطاع الخاص الذي يستطيع الاستجابة للظروف والاحتياجات المحلية".

(4) - تفصيلا في ذلك راجع: تقرير البنك الدولي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من الأزمة إلى النمو المستدام (1989)، ص ص 60-61.

(5) - ينصرف تعبير مجموعة البنك الدولي إلى ثلاث منظمات حكومية دولية تتألف منها هذه المجموعة هي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الإنمائية الدولية، والمؤسسة المالية الدولية، ويعرف البنك الأول باسم البنك الدولي، وكان الغرضان الرئيسيان لإنشاء البنك الدولي يتمثلان في تسهيل إعادة إعمال تلك الاقتصاديات المتطورة =

5. 3 بالمائة في مناطق التهديد الإرهابي بمنطقة الساحل، وكان نصيب الفرد منه يتزايد بمعدل 1 بالمائة سنويا في تلك الفترة، وحتى على مستوى مؤشرات التنمية الاجتماعية ارتفعت توقعات الحياة وانخفضت معدلات الوفيات، وزادت نسبة المتعلمين وقد انقلب الوضع في الثمانينات، فانخفضت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى 1. 7 بالمائة، وقد انتهت الدول الإفريقية إلى ذلك فصاغت خطة عمل لاجوس للتنمية الاقتصادية لإفريقيا لتكون استراتيجية تنمية الساحل الإفريقي في الفترة من 1980-2000، وقامت الخطة على مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات، والتأكيد أن السياسات التنموية في دول الساحل الإفريقي لابد أن تعكس القيم الثقافية والاجتماعية في تلك الدول، وقد وضعت الخطة على كاهل الدول الإفريقية انتهاج نظم اقتصادية واجتماعية وثقافية لتعبئة موارد وإمكانات الدولة، مع التأكيد على دور دول الساحل الإفريقي في توزيع الأعباء والعوائد التنموية بشكل عادل[1]، ويعمل البنك الدولي على زيادة معدلات الدخل القومي لسكان منطقة الساحل، وهو الأمر الذي يؤدي إلى رفع الترجمة النقدية لمستوى الإنتاج[2].

الخاتمة:

لقد أثر الإرهاب الدولي تأثيرا بالغا في منطقة الساحل الإفريقي، ويتجلى ذلك من خلال التداعيات الوخيمة التي شكلتها على هذه الجريمة الخطيرة على حق التنمية الاقتصادية لسكان المنطقة، ولذلك باتت الجماعات الإرهابية تشكل تحديا كبيرا للسلم والأمن الدوليين مما يستدعي تكثيف التعاون الدولي لقمع هذه الجماعات، ولذلك يعتبر الإرهاب عدوا للتنمية وخطرا يضرب ويهدد الاستقرار الاقتصادي لدول الساحل الإفريقي، فهو يحاول زرع الفوضى وعدم الاستقرار من خلال ضرب السياحة وإيقاف عجلة التنمية، كما يلعب الإرهاب الدولي دورا واضحا في التأثير على البطالة والتضخم والتمويل وإفلاس الشركات، ولذلك شهدت بلدان الساحل الإفريقي العديد من الأزمات

=

في الأساس، والتي دمرتها الحرب والمساعدة في المهمة الأكثر أساسية للتنمية الاقتصادية للبلدان الأقل نموا، ويعد البنك المنظمة التوأم لصندوق النقد الدولي، تفصيلا في ذلك راجع: عمر سعد الله، المرجع السابق، ص385.

(1) - مصطفى كامل السيد، المرجع السابق، ص124.

(2) - رمزي علي إبراهيم سلامة،، اقتصاديات التنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1991، ص32.

الاقتصادية، والتي تظهر جليا من خلال الوضعية الحقوقية الكارثية لسكان المنطقة، حيث إن الجماعات الإرهابية قد أثرت تأثيرا بالغا في البنية التحتية والخدمات الاقتصادية بعدما وفر لها الانفلات الأمني في المنطقة بيئة طاردة للاستثمار، مما جعل المنطقة بؤرة للإجرام الدولي ومحطة تتطلب اهتمام جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي المعاصر، وفي هذا المجال تسعى الأمم المتحدة بمعية الآليات الإنمائية والاقتصادية الدولية كالنيباد وصندوق النقد الدولي إلى إعادة بعث روح التنمية الاقتصادية والنهوض بالعجلة الإنمائية في كل بلد من بلدان الساحل الإفريقي، ولن تؤتي هذه المبادرة ثمارها إلا من خلال تفعيل التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وصب مختلف جهود التعاون الأمني الإنمائي في سبيل تعزيز وترقية التنمية الاقتصادية لبلدان الساحل الإفريقي، وبغية إثراء هذه الدراسة ارتأينا اقتراح بعض التوصيات الآتية عسى أن يأخذ بها المشرع الدولي في التعديلات القانونية القادمة:

1. تفعيل التجربة الدبلوماسية الجزائرية الحكيمة في مكافحة الإرهاب الدولي عن طريق إعمال مختلف البرامج التي سطرتها الدولة الجزائرية العظمى في دول الساحل الإفريقي، وذلك عبر الاستفادة من مركز الدراسات والبحث الإفريقي ومنظمة الأفريبول في مجال التعاون الأمني.

2. تفعيل تجربة الخلية الوطنية للاستعلام المالي في إطار عصرنة التعاون الأمني الإفريقي لمكافحة الإرهاب الدولي.

3. مطالبة جميع دول الساحل الإفريقي بإتباع منهج الدولة الجزائرية في مكافحة الإرهاب بالموازاة مع الالتزامات الدولية التي يفرضها القانون الدولي، وذلك عن طريق منع تنظيم أي أعمال إرهابية في دول الساحل أو التحريض عليها أو المساعدة على ارتكابها والمشاركة فيها.

4. تفعيل التعاون الدولي بين أجهزة الأمن والشرطة، مع إعطاء فعالية أكثر للجهاز المستحدث "أفريبول" في دول الساحل الإفريقي، والعمل على تبادل المعلومات فيما بينها، وتسهيل إجراءات جمع الأدلة والتحقيقات والمساعدة القضائية وغيرها من أوجه التعاون الأمني والقضائي، بما يكفل منع جرائم الإرهاب الدولي وسرعة التصدي لها في حالة وقوعها.

5. تشجيع السياحة والاستثمار من أجل جلب رؤوس الأموال بهدف الرقي الاقتصادي بمختلف بلدان الساحل الإفريقي.

6. توفير الغذاء وإعادة تنمية الأراضي الزراعية وتنظيم التنمية والصناعة في إطار تشجيع سياسة الاكتفاء الذاتي، بما في ذلك القضاء على الأزمات الاقتصادية بمنطقة الساحل.

7. التصميم على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الإرهاب، من أجل إقناع الناس بالعدول عن الالتجاء إلى الإرهاب أو دعمه؛ وحرمان الإرهابيين من الحصول على الأموال والمواد؛ وردع الدول عن رعاية الإرهاب؛ وتنمية قدرات الدول على إحباط الإرهاب؛ وحماية حقوق الإنسان.

8. تحديد سبل كسب الرزق وقدرات الأطراف الاقتصادية الفاعلة على الصعيد الإفريقي، ودعم السبل المستدامة لكسب الرزق وإيجاد فرص العمل، بما في ذلك فرص العمل المستدامة، مع توفير ظروف عمل عادلة ومواتية، إضافة إلى تشجيع بلدان الساحل على التنفيذ المتكامل للمعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

9. تعزيز التعاون الدولي والإقليمي بين دول الساحل الإفريقي لتحديد وتفكيك الخطر المالي للإرهاب، وكذلك أنشطة مجموعات الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في الأسلحة والمخدرات، وينبغي لبلدان الساحل إنشاء أطر قانونية تسمح بالتبادل المرن للمعلومات العملية بين السلطات المختصة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

قائمة المراجع

أولا- المراجع باللغة العربية:

- إدريس عطية، دور الجزائر في مواجهة الظاهرة الإرهابية في دول الميدان بالساحل الإفريقي بين التغذية المحلية والتضخم الدولي، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، الجزائر، يومي 24 و25 نوفمبر، 2013.
- حكيم غريب، السياسة الدولية والقانون الدولي، مكافحة الإرهاب الجوي، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013.

- ركالش جهيدة، البعد الدولي واستراتيجية الحوار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، يومي 24و25 نوفمبر، 2013.
- رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1991.
- زرقين عبود، مشكلة اختيار استراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر والمستقبل، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، فرع العلوم السياسية لكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17و18 ديسمبر، 2008.
- زكريا حسن أبو دامس، أثر التطور التكنولوجي على الإرهاب، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2005.
- ساعد إلهام حورية، ساعد إلهام حورية، وسائل مكافحة الإرهاب، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2016.
- سقني فاكية، الحقوق البيئية مقاربات وتحديات، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد الأول، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013.
- عادل عامر، الإرهاب وآثاره الاقتصادية، بحث منشور على الموقع:
http: //www. diwanalarab. com/spip. php?article45667
- عتيقة كواشي، الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2016.
- عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- فوزية خدا كرم عزيز، النيباد توجه جديد للتنمية في إفريقيا، مجلة الاستاذ، العدد201، جامعة بعداد، العراق، 2016.
- كاهي مبروك، كاهي مبروك، منطقة الساحل الإفريقي صراعات قديمة وتحديات جديدة، على الموقع:
http: //www. academia. edu/4579324/%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9

- مايكل لانج، ترجمة مصطفى كمال السيد، استراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة، آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2003.
- محمد السيد عرفة، تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009.
- محمود عرابي، الإرهاب مفهومه- أنواعه – أسبابه – آثاره – أساليب المواجهة، الطبعة الأولى، الدار الثقافية للنشر، مصر، 2007.
- مسعد عبد الرحمن زيدان، الإرهاب في ضوء أحكام القانون الدولي العام، د ط، دار الكتب القانونية، مصر،2007.
- مصطفى كامل السيد، الحكم الراشد والتنمية في إفريقيا دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 2005.
- مني وردة، الإرهاب وحدود التمكين لحقوق الإنسان، مذكرة ماجستير في حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، الجزائر، 2008.
- الهلي عبد القادر وبوبصلة أمينة، تحدي الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، يومي 24و25 نوفمبر، 2013.

المراجع الأجنبية:

- Beyond Aid New Sources and Innovative Mechanisms for Financing Development in Sub-Saharan Africa,World Bank Policy Research Working Paper No. 4609, 2016.
- Brenda J. Lutz and James M. Lutz, Globalization and the Economic Consequences of Terrorism, Palgrave Macmillan, published by Springer Nature, London, 2017.
- David Androff, Human Rights-Based and Good Governance Approaches to Social Development, Collective Book, Future Directions in Social Development, Springer Nature, New York, 2017.

- Greg Mills, Africa's New Strategic Significance, Africa and the War on Terrorism, John Davis, USA, 2007.
- Hussein Gure Diriye, The Effect of Terrorism on Tourism in Africa in The 21ST Century: A Case Study of Kenya, A Research Project Submitted in Partial Fulfillment of The Requirements For The Award of Master of Arts Degree in International Studies, University of Nairobi, 2015.
- Olu Ajakaiye and Mthuli Ncube, Infrastructure and Economic Development in Africa, Journal of African Economies, Volume 19, Aerc Supplement 1, Oxford University Press, 2010.
- Shireen M. MAZARI, Analysis on Future of Terrorism, Defence Against Terrorism Review, Vol. 1, No. 1, Centre of Excellence Defence Against Terrorism, Ankara, Turkey, 2008.
- Stephen Harmon, Securitization Initiatives in the Sahara-Sahel Region in the Twenty-first Century, African Security, vol. 08, issue4, Taylor & Francis publishes leading African and African Studies journals, Philadelphia, 2015.